

قانون الإعلام لا يغني الصحفيين عن تأسيس نقابة في السودان خلاف حول تمثيل القاعدة الصحافية في النقابة

وتمنحهم حقوقهم ومكانتهم التي يستحقونها، إضافة إلى أهمية مشاركة النقابة مع الحكومة في مشاريع القوانين التي تتعلق بالصحافة والإعلام وتنظيم القطاع.

وتسلمت وزارة الثقافة والإعلام من اللجنة الاستشارية لإصلاح قوانين الإعلام في السودان هذا الأسبوع مقترحات مشروع قانون الإذاعة والتلفزيون وقانون الصحافة فضلا عن قانون الحصول على المعلومة.



حيدر المكاشفي
القانون ومدع لا يمكن
من إنتاج صحافة
حقيقية حرة

واعتبر المكاشفي أنه لا يكفي أن تصدر الحكومة قانونا للصحافة مهما كانت جودته، فالقانون وحده لا يمكن من إنتاج صحافة حقيقية حرة وديمقراطية، فالصحافة وخاصة الورقية تعاني اقتصاديا.

وأضاف "تخشى إن ظلت هذه المعاناة قائمة دون أن تتدخل الحكومة لتخفيف وطأتها على الصحف، أن قانون الصحافة عند إجازته لن يجد صحفا وسيصير اسما بلا مسمى".

وأشار إلى أنه على الحكومة إن كانت جادة في وجود صحافة حقيقية أن تسعى بجديتها لتحسين أوضاع هذه الصحف، إما بالدعم المباشر كما تفعل الكثير من الدول، أو بطريق غير مباشر بإلغاء أو تخفيض الرسوم على مدخلات الصناعة الصحافية التي تشمل الورق والأحبار وكل مستلزمات الطباعة، ولا بد في هذا الخصوص من وحدة الناشرين وتكوين الكيان الذي يمثلهم، فهم كما الصحفيين مختلفون ومتناحرون.

خلال الورشة أجمع الصحفيون على ضرورة وحدة الوسط الصحافي للوصول للنقابة وإجازة القانون المنظم لعملها.

واتفق الصحفيون المشاركون في الورشة على ضرورة تكوين لجنة توافقية من جميع المؤسسات والكيانات الصحافية السودانية وتعمل هذه اللجنة على إعداد سجل صحفي جديد وموحد وقانون خاص لنقابة الصحفيين الفئوية.

وأجمع معظم الصحفيين على تشكيل لجنة تحضيرية توافقية من كل الأجسام للتحضير للجمعية العمومية وشهدوا على ضرورة أن تتحول كل الأجسام الصحافية إلى فريق عمل موحد يعمل على توحيد الخلافات وأجمعوا على ضرورة تكوين نقابة فئوية تضم جميع الصحفيين.

وأعلنت الرابطة أنها ستعمل مع جميع الأجسام الصحافية من أجل إنجاز مشروع نقابة الصحفيين السودانيين لما تمثله من أهمية في دعم الانتقال في البلاد وترسيخ قيم الديمقراطية.

وراهن الصحفيون على نقطة توافق وهي أن الجميع يرغبون في عودة نقابة الصحفيين وسن قانون يمكن من طي الفراغ الكبير الذي شكله غياب النقابة، ما ساعد في تشكيل اللجنة التمهيدية لاستعادة نقابة الصحفيين.

وانخرطت اللجنة التمهيدية خلال الأشهر الأخيرة في أعمال لجنة مبادرة توحيد الوسط الصحافي حرصا منها على تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مكونات الوسط الصحافي.

وقررت اللجنة المضي قدما في تلك المبادرة على أمل أن تحقق خطوة كبيرة للأمام في إطار الوصول للعتبة الأولى بتكوين لجنة تأسيسية لنقابة الصحفيين السودانيين.

ويأمل الصحفيون في أن تعيد النقابة المنتظرة الصحافة إلى مهنتها

الخرطوم - يتواصل الجدل في الوسط الصحافي السوداني حول تأسيس نقابة مهنية، في ظل الانقسام بين العاملين في القطاع بشأن تمثيل القاعدة الصحافية واقترب إصدار مشاريع قانونية تتعلق بالصحافة والإعلام.

وجدد صحفيون سودانيون دعواتهم للوحدة والتوافق، إثر إقرار رئيس مجلس الوزراء هذا الأسبوع لمشروع قانون النقابات بعد انتظار طويل.

وقال الكاتب الصحافي حيدر المكاشفي إنه لا بد لهم من الالتقاء واتخاذ خطوة إلى الأمام، كي يتمكن الصحفيون من الانطلاق وتأسيس نقاباتهم الحرة المستقلة الديمقراطية، التي تتولى الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية وتعمل على توفير الأجر الذي يكفل ظروفًا معيشية مناسبة لأعضائها وتحسين بيئة وشروط العمل.

وقامت الحكومة السودانية التي تشكلت بعد الثورة بحل كل النقابات والاتحادات المهنية، وطلبت من كل مجموعة مهنية أن تختار لجنة تمهيدية لتجهز لقيام نقابة للغة التي تمثلها.

لكن تعطل العمل في الاتحاد العام ونقابة الصحفيين السودانيين مع رفض وامتناع رئيس الاتحاد السابق إجراء أي عملية تسليم وتسلم إلا من خلال لجنة منتخبة.

وكانت القاعدة الصحافية منقسمة في من يمثل القاعدة، كما أن عددًا من الكيانات استكرت خطوات تعيين اللجنة التمهيدية، معلة بأنها لم تشترك القاعدة الصحافية، بل قامت بانتحال تمثيلهم دون الرجوع للقاعدة العريضة من الصحفيين.

ثم أعلنت رابطة إعلامي وصحافي دارفور عن مبادرة لتوحيد الوسط الصحافي بوزارة الثقافة والإعلام بعنوان "أسس عودة نقابة الصحفيين السودانيين"، وبعد نقاش مستفيض

«اتش.تي.أس.أي» عربية بالتعاون بين «إيلاف» و«فايننشال تايمز»

مجلة الرفاهية تطبع في المغرب وتوزع في العالم العربي



السوق العربية تجذب اهتمام شركات الإعلام العالمية

وتحاول جذب معلنين من كبار الشركات العالمية في هذا المجال.

ويوفر هذا النوع من الإعلانات للمجلة تمويلًا جيدًا يضمن لها تغطية نفقات المحتوى المترجم أو الخاص، وليس كما هو الحال بالنسبة للمواقع الإخبارية التي تشهد منافسة حادة في المجال الرقمي وتدهور إيرادات الإعلانات.

وأفاد نيكولاس كلاستون، رئيس العمليات في «إيلاف» ومدير شركة إيلاف الإعلامية للنشر، "يُغيّر هذا المشروع قواعد اللعبة على المستويين التحريري التجاري، لاسيما أن الشرق الأوسط يُسجل حاليًا أحد أسرع معدلات النمو في أعداد أصحاب الثروات وفي الحضور الرقمي".

وأضاف "يعكس استثمارنا في إصدار الطبعة العربية من مجلة اتش.تي.أس.أي التزام إيلاف تجاه هذه المنطقة، حيث تشهد أسواق الرفاهية واللايف ستايل الناشئة زخمًا حقيقيًا، وحيث يمكننا أن نعزز القيم والجاذبية التي تجسدها علامة «اتش.تي.أس.أي».

وتستفيد المجلة من الاهتمام المتزايد في العالم العربي بالرفاهية والترفيه، حيث يستقطب الكثير من المؤثرين العرب في هذا المجال الملايين من المستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي لاسيما إنستغرام، وياتوا نموذجًا للثقافة تحتفي بالصورة المبهرة والثراء.

ويجذب هؤلاء المؤثرون العرب الكثير من المعلنين للترويج لمنتجاتهم على المنصات الاجتماعية، وهو ما يجعل المجلة تتفاعل بهذا الشأن ويتحقق نسبة جيدة من إيرادات الإعلانات.

وقالت إيلاف إنها تتطلع بأن يتبادر بعض العلامات التجارية العالمية والإقليمية عبر الإنترنت إلى حجز إعلاناتها في النسختين الرقمية والورقية للطبعة العربية قبيل إطلاقها.

وسوف تصدر الطبعة العربية من مجلة «اتش.تي.أس.أي» في لندن، وسوف تتولى مطبعة في المغرب، تتبع مجموعة ماروك سوار الصحافية، طباعة النسخة الورقية من المجلة. أما خدمات التسويق الإعلاني الخاصة بالطبعة العربية فسوف يكون مقرها في دبي، وتتولى تنفيذها روزي قشوع من شركة I-REP.

وتعتبر «فايننشال تايمز» مؤسسة إخبارية رائدة عالميًا في شؤون الأعمال التجارية والمال والاقتصاد، ويصل عدد المشتركين فيها مقابل بدل مادي إلى أكثر من مليون شخص، وتستحوذ النسخة الرقمية على ثلاثة أرباع هذه الاشتراكات. والمؤسسة هي جزء من شركة Nikkei Inc التي تقدم مجموعة واسعة من المعلومات والأخبار والخدمات لمجتمع الأعمال العالمي.

أما «إيلاف»، فهي أول صحيفة إلكترونية عربية، تأسست على يد الصحافي عثمان العمير عام 2001، ولها شبكة واسعة من الكتاب والمراسلين.

ستصبح مجلة «اتش.تي.أس.أي» التي تنشرها «فايننشال تايمز» متاحة باللغة العربية، بموجب ترخيص لصحيفة إيلاف الإلكترونية، ويتماشي إطلاق النسخة العربية من المجلة المختصة بالترف والرفاهية مع توجه الشركات الإعلامية العالمية لإصدار نسخ من إصداراتها باللغة العربية في السنوات الأخيرة.

لندن - وقعت صحيفة «إيلاف» الإلكترونية المستقلة اتفاقًا مع «فايننشال تايمز» لإصدار الطبعة العربية من مجلة الرفاهية «How To Spend It» اتش.تي.أس.أي، المتخصصة في الرفاهية والترفيه وفق ترخيص لتوزع في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويوجب الاتفاق، سوف تصبح «اتش.تي.أس.أي» التي تنشرها فايننشال تايمز متاحة باللغة العربية، وسوف تطبع في الدار البيضاء بالمغرب وتوزع في الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت إلى جانب مصر والمغرب، وتتوافر أيضًا في نسخة إلكترونية.

وتصدر المجلة المتخصصة في الرفاهية والترفيه والحائزة على جوائز عدة، في إطار العدد الأسبوعي الخاص من فايننشال تايمز، وتتضمن مواضيع متنوعة في ميادين الموضة والديكور والفن والسفر واللايف ستايل.

وتقدم المجلة، بإدارة رئيسة تحريرها جو البيسون، للقراء مقالات عن الاتجاهات الأكثر في عالم الموضة، وفي السفر والتصميم الداخلي والمأكولات وغيرها من المجالات والتجارب. وتعرف المجلة الأسبوعية بالتركيز على المظهر البصري والتصميم الجذاب.

ويتماشي إطلاق نسخة عربية من مجلة «اتش.تي.أس.أي» مع توجه وسواش إيلاف عالمية للتشراكة مع صحف أو قنوات إخبارية عربية، في السنوات الأخيرة لإصدار نسخ تابعة لها باللغة العربية بحيث تكون مرتبطة بشكل وثيق بالمؤسسة الأم، ومنها إنديبننت عربية التي أطلقتها المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق بالتعاون مع صحيفة الإنديبننت البريطانية، مطلع عام 2019 لتقدم خدمة إخبارية وتحليلية للقارئ العربي، تعتمد في أغلبها على ترجمة نصوص من النسخة الإنجليزية.

وذكرت صحيفة إيلاف على موقعها الإلكتروني أن «شركة إيلاف الإعلامية للنشر» في لندن تتطلع إلى إطلاق الطبعة العربية من «اتش.تي.أس.أي» في سبتمبر، وتتضمن النسخة العربية، إلى جانب المواضيع والمقالات المترجمة من الإنجليزية، محتوى حصريًا من إعداد شبكة مراسلي إيلاف في الشرق الأوسط.

وعلق الرئيس التنفيذي لشركة فايننشال تايمز، جون ريدينغ، بالقول "بوصفنا علامة تجارية عالمية ذات انتشار دولي، نحن متحمسون دائمًا لنشر الصحافة النوعية التي تقدمها فايننشال تايمز في مناطق جديدة حول العالم. هذه الشراكة مع إيلاف تتيح لنا إيفال المجلة،

الحكومة تلغي قرار إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام

الخاصة بالجهات المنحلة وإعداد مقترح للاستفادة منها لفائدة الجهات الأخرى وعرضه على رئيس مجلس الوزراء، على أن يتم سداد قيمة الترددات الخاصة بالقنوات الفضائية المختلفة من قبل ديوان رئاسة مجلس الوزراء وفقا لعرض من الجهة المختصة.

وفي سبتمبر 2020 أعلن المجلس الرئاسي الليبي السابق برئاسة فايز السراج إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام، وكان رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بعيو قد أعلن في فبراير الماضي عن تنفيذ خطة إعلامية موحدة هدفها وقال "بدانا اتصالات مع مختلف وسائل الإعلام الليبية لتوحيد الخطاب الإعلامي الليبي العام والخاص موقفا وخطابا".

وأصدر بعيو وقتها قرارا يلزم القنوات المرئية والمحطات المسموعة التي تبث من ليبيا، أو تتخذ مقرات لها في أي مدينة ليبية، بتقديم مستنداتها القانونية والحصول على الموافقة على البث والعمل من المؤسسة الليبية للإعلام وفق الضوابط والرسوم المحددة.

قناة الأمازيغية الليبية لوزارة الثقافة، وتضمن القرار حل كل من مركز البحوث والدراسات الإعلامية وقناة ليبيا الفضائية وقناة ليبيا الإخبارية ومركز تطوير الإعلام الجديد، إضافة إلى راديو الشروق وراديو ليبيا.

القرار تضمن حل مركز البحوث والدراسات الإعلامية، وقناة ليبيا الفضائية، وقناة ليبيا الإخبارية

وتفيد المادة الرابعة من القرار بتشكيل لجنة فنية وإدارية تتولى تنسيق العاملين بالجهات المنحلة حسب تخصصاتهم وتقديم مقترح لرئيس مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.

ووفقا للمادة نفسها تشكل لجنة لحصر الأصول الثابتة والمنقولة

طرابلس - في خطوة مفاجئة أعلنت الحكومة الليبية حل المؤسسة الليبية للإعلام التي أنشئت بقرار من حكومة الوفاق الوطني السابقة في سبتمبر الماضي، حيث كانت المؤسسة التي يديرها محمد بعيو تعمل على خطة لتوحيد الإعلام الليبي.

ونص القرار الصادر عن مجلس الوزراء وتشترته منصة "حكومتنا" على فيسبوك على أن "يلغى قرار المجلس الرئاسي (السابق) رقم 597 بشأن إنشاء المؤسسة الليبية للإعلام".

وأشارت الحكومة في قرارها إلى أن تبعية وسائل الإعلام الرسمية أصبحت لمجلس الوزراء، وتضم قناة ليبيا الوطنية، قناة ليبيا الرسمية، الهيئة العامة للصحافة ووكالة الأنباء الليبية.

فيما تتبع كل من قناة ليبيا الشبابية وراديو الشبابية لوزارة الشباب، بينما تتبع قناة ليبيا الرياضية لوزارة الرياضة.

كما أعلنت الحكومة تبعية قناة الهداية لدار الافتاء، وإذاعة القرآن الكريم للهيئة العامة للأوقاف، بينما تتبع



تبعية القنوات الليبية أصبحت موزعة بين الوزارات